

**البند السادس عشر:**

إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدولة فلسطين.

## مذكرة شارحة

### بشأن

### إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدولة فلسطين

#### عرض الموضوع:

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (104) القرار رقم (2257) بتاريخ 2019/9/5، والذي تضمّن إحالة موضوع "إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي" إلى المجلس الوزاري المختص لاتخاذ ما يلزم بشأنه.
- في هذا الإطار، تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (2511) من المندوبية الدائمة لدولة فلسطين (مرفق)، أشارت خلالها إلى القرار رقم (2257) الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وطلبت عرض موضوع "إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي" على أعمال كل من الدورة (73) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والدورة (39) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب. وقد أرفقت المندوبية بمذكرة المشار إليها أعلاه مذكرة شارحة في هذا الشأن.
- أوضحت المذكرة الشارحة المرفقة مبررات وأهداف إنشاء المركز، في ظل عدم وجود أية مؤسسة عربية تابعة لجامعة الدول العربية في دولة فلسطين، وأن وجود مؤسسة عربية خاصة بالتمكين الاقتصادي سيدفع نحو مزيد من الحضور العربي في دولة فلسطين. وأشارت المذكرة إلى الحضور القوي لمفهوم التمكين الاقتصادي في الدول المختلفة، خاصة الدول النامية، وذلك كأداة مهمة وفاعلة لمكافحة الفقر والبطالة، مما يستدعي توثيق التجارب والاستراتيجيات المختلفة في التمكين الاقتصادي وتطويرها. كما أشارت أيضاً إلى ضعف الفكر التنموي المتمثل في حصر العمل في تقديم التمويلات الفردية للفئات المستهدفة، وتجنب الشراكة الحقيقية معهم، مؤكدةً على أهمية تعزيز التعاون وتبادل الخبرات ما بين الدول العربية في مجال التمكين الاقتصادي، وما يتطلبه ذلك من وضع استراتيجيات وخطط تنفيذية.
- استعرضت المذكرة الشارحة مهام المركز المقترح، ومنها إعداد الدراسات والأبحاث في مجالات التمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر، وتوحيد الرؤية والمفاهيم حول استراتيجيات التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمّشين على المستوى العربي، بالإضافة إلى استكشاف فرص الاستثمار وهندستها وتمويلها لفائدة الفقراء، وتطوير القدرات والبرامج وتسويقها عربياً وإقليمياً ودولياً، وكذلك تطوير وتحديث استراتيجيات التمكين الاقتصادي بما يلائم السياقات العربية المختلفة، والعمل على التوثيق المنهجي لاستراتيجيات التمكين الاقتصادي، وتصدير تجربة التمكين الاقتصادي وتبادل الخبرات العربية مع العالم.
- كما استعرضت المذكرة الشارحة ركائز المركز المقترح، ومنها ركيزة الطاقم البشري، على أن يتم توفير الكادر العامل في المركز من خلال المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي. وفيما يتعلق بركيزة مصادر التمويل، فقد أكدت المذكرة على أن هذا الأمر يتطلب جهداً كبيراً من إدارة المركز والحكومة الفلسطينية والبنك الإسلامي للتنمية، للعمل على توفير مصادر التمويل المطلوبة لعمل المركز، وأن الركيزة التنظيمية تتمثل في تطوير حاكمية للمركز على شكل مؤسسة عربية ومجلس إدارة عربي، بحيث يضمّن هيكليّة مؤسسية قابلة للتطور وتمتلك في ثناياها الاستدامة بجناحيها المعرفي والمؤسسي.

- كما أشارت المذكرة الشارحة إلى الشكل القانوني للمركز، موضحة أنه عبارة عن مؤسسة عربية متخصصة في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتتمتع بكافة الصلاحيات لممارسة أهدافها الواردة بالنظام، بما لا يتناقض أو يتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية.
- أما ما يتعلق بمصادر التمويل المتوقعة للمركز، فهي تتمثل في الحكومة الفلسطينية، والبنك الإسلامي للتنمية في إطار دعمه لمؤسسة وبرنامج التمكين الاقتصادي الخاص بالشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى دول مانحة ومؤسسات التمويل الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية، وكذلك الأفراد عبر تقنيات حشد الموارد من الجمهور، والقطاع الخاص بكل فئاته. كما أنه يمكن أن يبدأ المركز بمرور مالي من الأطراف المهتمين بالتمكين الاقتصادي في الوطن العربي، وعلى أن يتم التنسيق بخصوص ذلك مع البنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى فتح التمويل لكل الجهات التي ترغب في أن تمول دراسات أو أبحاث متخصصة في هذا المجال.
- أما ما يخص هيكلية المركز، فقد أوضحت المذكرة الشارحة أنه يتكون من مجلس استشاري مُشكّل من عضو واحد عن كل دولة عربية (يفضل أن يمثل مؤسسة تمكين اقتصادي واجتماعي على المستوى الوطني)، ويعقد هذا المجلس الاستشاري اجتماعاته بصفة دورية وكلما اقتضت الضرورة، ويجتمع المجلس الاستشاري مرة كل عام بشكل دوري بحضور النصف +1، وقراراته تتخذ بالأغلبية النسبية، ويرأسه لمدة عامين ممثل عن إحدى الدول العربية وبالتناوب حسب الترتيب الهجائي، وعلى أن تشكل الإدارة التنفيذية من مدير تنفيذي، وعضو ممثل عن دولة المقر، وعضو آخر بالانتخاب، وتقوم الإدارة التنفيذية بمتابعة ما ينتج عن المجلس الاستشاري من قرارات وتوصيات، وإعداد الخطط ومشروع الموازنة والتقارير الدولية والإشراف على تنفيذها مع طاقم المركز التنفيذي.
- أوضحت المذكرة كذلك أن مكونات ووحدات المركز تشمل: **وحدة الدراسات والبحوث**، التي ستقوم بإعداد الخطط السنوية للدراسات والأبحاث المطلوب إنجازها، بالإضافة إلى تشكيل اللجان المعنية والأكاديمية المتخصصة لتحكيم الأبحاث، والإشراف على عقد ورشات ومؤتمرات متخصصة بالتمكين الاقتصادي، وتوفير معلومات ومؤسسات حول التمكين الاقتصادي، و**وحدة المعلومات والنشر** التي ستقوم ببناء قواعد البيانات العربية الملائمة لضبط كافة المؤشرات والبيانات العربية في مجال التنمية الاقتصادي، ونشر الأبحاث وفق المعايير الأكاديمية، وكذلك الإشراف على الموقع الإلكتروني، وجمع الدراسات والإحصائيات والبيانات حول التمكين الاقتصادي كنواة لمصدر المعلومات في هذا الشأن.
- بناءً على ما تقدم، تم عرض الموضوع على اجتماعات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته (73)، وأصدر القرار رقم (455) بتاريخ 2019/10/16، الذي نص على:  
"1- الموافقة على إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي الاجتماعي بدولة فلسطين.  
2- الطلب من وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين القيام بالاتصالات اللازمة في هذا الشأن لتغطية كافة الأبعاد ذات الصلة لإنشاء المركز، تمهيداً لعرض الموضوع على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته القادمة (39) بشكل متكامل."
- كما تم عرض الموضوع على اجتماعات الدورة (39) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وأصدر المجلس القرار رقم (887) بتاريخ 2019/12/17، الذي نص على:

"1- الموافقة على مقترح دولة فلسطين بإنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي الاجتماعي بدولة فلسطين.

2- تكليف الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، بعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة، تمهيداً لرفعه إلى القمة العربية."

- تنفيذاً للفقرة الثانية من هذا القرار، تم عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (105)، وأصدر القرار رقم (2262) بتاريخ 2020/2/6، الذي تضمنت فقرته الأولى الإحاطة علماً بالموضوعات المقترحة تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، ومن بينها موضوع "إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدولة فلسطين". كما أكد المجلس خلال دوراته المتعاقبة من الدورة (106) وحتى الدورة (109) على تضمين هذا الموضوع في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (31)، وكان آخر القرارات الصادرة عن المجلس في هذا الشأن القرار رقم (2325) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10.

- بعرض هذا الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (الأمانة العامة: 2022/7/21-19) للتضيق للقمة العربية د.ع (31)، أكد المجلس على أهمية تضمينه في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة.

The Permanent Mission of  
State of Palestine  
to the League of Arab States



المنووية الدائمة  
لدولة فلسطين  
لجامعة الدول العربية

التاريخ : 2019/9/2  
الرقم : 2511/9/ف/2019

### عنوان

تهدي المنووية الدائمة لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي - ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)

بالاشارة الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (104) بلحالة موضوع انشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي الى المجلس المختص.

برجاء التفضل باتخاذ ما يلزم نحو ارجاع الموضوعات التالية على الدورة (73) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمزمع عقدها خلال الفترة ما بين 15-16/10/2019، وذلك تمهيداً لعرضه على الدورة (39) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- 1) انشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي.
- 2) الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن.

تختم المنووية هذه المناسبة لتعرب الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي - ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) عن تلقى التقدير والاحترام.



09875

٢٦ شارع النهضة، الدقي، القاهرة ت: ٥٦٦٥ ٣٣٥ ١٧٣٢ فاكس: ٣٣٣ ١٨١٦ ٣٣٧ بريد إلكتروني: las@mofa.pna.ps  
26 El Nahda St., Dokki - Cairo Tel.: 3335 6885 - 3336 4732 Fax: 3337 6186 E-mail: las@mofa.pna.ps



مذكرة تفسيرية بشأن  
انشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي  
ملئمة: وزارة التنمية الاجتماعية  
دولة فلسطين

الخلفية

منذ عام 2007 شرعت وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين باعتماد برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني، بهدف مكافحة الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال التمكين الاقتصادي للأسر المنتجة للخروج من حالة الاعتمادية الاقتصادية على الجهات والمعونات الضخمة الى توفير دخل مستقل ومستقر ومستدام. ومنذ ذلك الحين ولغاية الآن طورت الوزارة أدولتها ومناهجها ومقارباتها في مجال التمكين الاقتصادي، ووسعت نطاق الاستهداف بما يضمن الوصول الى ثلاث شرائح من المستفيدين:

- (1) الاسر المنتجة: يتمكنهم من الوصول الى خدمات مالية وغير مالية تضمن لهم امتلاك مشروع انتاجي وخدماتي يوفر لهم دخلا مستقرا يساعدهم على الخروج من دائرة الفقر. وتشمل هذه الأسر فئات الشباب والنساء وذوي الإعاقة وصغار المزارعين.
- (2) الشركاء: وهي المؤسسات الأهلية الفلسطينية من أجل تبنيتها لبرامج منتهجة لمكافحة الفقر وتطويرها لآليات التمكين الاقتصادي بالإضافة إلى تطوير منهجيات مؤسسات التمويل لاستهداف الفقراء من خلال بناء علاقات شراكة كاملة وليس فقط علاقة مفروض ومفترض.
- (3) وحدة تنفيذ المشروع: وهو الفريق الذي اختير لهئذمه وإدارة ومراقبة جودة تنفيذ البرنامج تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فلسطين. (يعتبر هذا الفريق اللبنة الأساسية بما يمتلكه من خبرة وعرفه من أجل بناء مؤسسة كبيرة مستقلة وقابلة للحياة بكل هياكلها).



### الغناء المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي:

النجاح الذي حققه برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني والذي ظهر جلياً من خلال التقييمات المتتالية من أطراف محايدة ومن المنظمات الميدانية لوزارة التنمية الاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية، يجعل لزاماً على جميع الشركاء من الحكومة الفلسطينية والبنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإضداد لمأسمة هذا البرنامج على المستوى الوطني بما يضمن تطويره لمواجهة المتطلبات الجديدة، باعتبار التمكين رأس الحرية في مكافحة الفقر والتهمة والاقصاء الاجتماعي، وتعزيز القدرات القاعدية للاقتصاد الوطني، وتثبيت المجتمع الفلسطيني على الأرض بمعاش كريم. ومن جهة أخرى فاعلا أساسياً ضمن الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر والتهمة والاستفادة من الخبرة والمعرفة التراكمية العالية والمنهجيات الإبداعية في تمكين الفقراء اقتصادياً واجتماعياً.

وفي مطلع عام 2019 توج هذا الجهد بإصدار قرار بقانون من قبل سيادة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، يقضي بإنشاء المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي، وهذا القانون شكل مغخلا فاعلا لحكومة العمل فلسطينياً في مجال التمكين الاقتصادي، من خلال تحديد الفئات المستهدفة وأهداف المؤسسة، وبرامجها، وتشكيل مجلس إدارتها، ومهامها، ومواردها وإدارتها. الخ.

إن هذا التطور في مفهوم التمكين الاقتصادي بممارسته المختلفة والتي تعتمد على السياقات الجغرافية المتنوعة وطبيعة الفئات المستهدفة، دفع باتجاه التفكير بإنشاء مركز عربي يكون مخصصاً في مجالات التخطيط والبحث العلمي لقضايا التمكين الاقتصادي.

### مبررات وأهداف القامة المركز:

- دولة فلسطين لا تملك أي مؤسسة عربية تابعة للجامعة العربية، ووجود مؤسسة عربية خاصة بالتمكين الاقتصادي سيبلغ نحو مزيد من الحضور العربي في فلسطين.
- الحضور العربي لمفهوم التمكين الاقتصادي في الدول المختلفة وخصوصاً دول النامية كأداة مهمة وفاعلة في مكافحة الفقر والبطالة، مما يستدعي توثيق التجارب ونمجة الاستراتيجيات المختلفة في التمكين وتطويرها.





- ضعف في الفكر التنموي الذي يهدف الى التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفقره في العالم العربي، حيث يتم حصر العمل في تقديم التحويلات النقدية للفئات المستهدفة وتجنب المشاركة الحقيقية معهم.
- تعزيز التعاون وتبادل الخبرات ما بين الدول العربية في مجال التمكين الاقتصادي، وما يتطلبه ذلك من وضع استراتيجيات وخطط تنفيذية للتمكين الاقتصادي.
- توفير البيانات والمعلومات والمؤشرات حول التمكين الاقتصادي العربي وربطها بالتقدم المحرز على مستوى تحقيق اهداف التنمية عربيا ودوليا.
- الاستفادة من تجربة عمل المؤسسات الفلسطينية وخبراتها التي تثبتت بفكر التمكين الاقتصادي وتدريب على منهجياته.
- رفع مؤسسات التمكين الاقتصادي العربية بدراسات وابحاث وأوراق عمل بشأن التمكين الاقتصادي، وما يحدث في هذا الحقل من تطورات في الجانب النظري والاكاديمي.
- المزوجة ما بين النظري والتطبيقي في مجال التمكين الاقتصادي من اجل الوصول الى استراتيجيه عربية خاصة بالتمكين الاقتصادي وتطوير للمقاربات في هذا المجال.
- الحفاظ على وتنويه عمل المؤسسات التي تثبتت بفكر التمكين الاقتصادي وتدريب على منهجه.
- تطوير منهجيات ناجحة ونات اثر اقتصادي واجتماعي كبير مثل الاهتمام بالمشاريع الجماعية بصفة أكبر ومنها المشروعات التضامنية والمجمعات الإنتاجية، و إنجاز مشاريع التصانيع كبرى لاستيعاب كل الفئات المستهدفة من خلال تطوير نموذج يفسح المجال أمام الفقراء لملكية وسائل الإنتاج
- تطوير منهجيات العمل وإحداث الرؤية الشمولية في التمكين للمؤسسات العاملة في مجال التمكين الاقتصادي وخصوصاً مؤسسات الإقراض لإحداث الأثر الإقتصادي الموازي.
- توثيق تجارب التمكين الإقتصادي العربية ونقلها إلى دول العالم.
- تقديم حلول استشارية تساعدهم على التطوير.







## مهام المركز:

- اعداد الدراسات والابحاث في مجالات التمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر.
- توحيد الرؤية والمفاهيم حول استراتيجيات التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفقر والمهمشين على المستوى العربي،
- استكشاف فرص الاستثمار وتهيئتها وتمويلها للفائدة الفقراء،
- تطوير القدرات وتطوير البرنامج وتسيقه عربيا والبلديا ودوليا،
- تطوير وتحديث استراتيجيات التمكين الاقتصادي بما يلائم السياقات العربية المختلفة،
- العمل على التوثيق المنهجي لاستراتيجيات التمكين الاقتصادي،
- تصدير تجربة التمكين الاقتصادي وتبادل الخبرات العربية مع العالم.

## ركائز المركز المقترح

1. ركيزة الطاقم البشري: سيتم توفير الكادر العامل في المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي من خلال المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي
2. ركيزة مصادر التمويل: وهذا يتطلب جهداً كبيراً من إدارة المركز العتيد والحكومة الفلسطينية والبنك الإسلامي للتنمية للعمل على توفير المصادر المطلوبة لعمل المركز،
3. الركيزة التنظيمية: والتي تتمثل في تطوير حاكمية للمركز على شكل مؤسسة عربية ومجلس إدارة عربي بحيث ضمن هيكلية مؤسسية قابلة للتطور وتمتلك في ثناياها الإستدامة يحتاجها المعرفي والمؤسسي.

## الشكل القانوني للمركز:

هو عبارة عن مؤسسة عربية متخصصة في مجال التمكين الاقتصادي تتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتتمتع بكافة الصلاحيات لممارسة اهدافها الواردة بالنظام، بما لا يتناقض او يتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية.



موارد العرزل والمساهمون:

يمكن أن تبدأ المؤسسة بموارد مائة من الأطراف المهتمين بالتمكين الاقتصادي في الوطن العربي، وسنم التنسيق بخصوص ذلك مع البنك الإسلامي للتنمية (يقم الاتفاق على الصيغة مع البنك). كذلك يمكن فتح التمويل لكل الجهات التي ترغب أن تمويل دراسات أو ابحاث متخصصة بالمجال.

ومصادر التمويل المتوقعة للمركز يمكن تمثيلها كالتالي:

- الحكومة الفلسطينية.
- البنك الإسلامي للتنمية في إطار دعمه لمؤسسة وبرنامج التمكين الاقتصادي الخاص بالشعب الفلسطيني.
- دول مائة.
- مؤسسات التمويل الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية.
- الأفراد عبر تقنيات حشد الموارد من الجمهور Crowdfunding.
- القطاع الخاص بكل فئاته.

هيكلية المركز:

المجلس الاستشاري .

- يتكون المجلس الاستشاري مع عضو واحد ممثل عن كل دولة عربية (يفضل أن يمثل مؤسسة تمكين اقتصادي على المستوى الوطني).
- يعقد المجلس الاستشاري اجتماعاته بشكل دوري، وكانها اقتضت الضرورة،
- يجتمع المجلس الاستشاري مرة كل عام بشكل دوري،
- يعقد المجلس بحضور النصف + 1 .
- قرارات المجلس تتخذ بالأغلبية النسبية،



- يرأس المجلس الاستشاري لمدة عامين ممثل دولة عربية وبالتناوب حسب الترتيب الهجائي للدول العربية.

➤ الإدارة التنفيذية

- تتشكل الإدارة التنفيذية من: مدير تنفيذي، وعضو ممثل دولة المقر، وعضو آخر بالانتخاب.
- تقوم الإدارة التنفيذية بمتابعة ما يلقى عن المجالس الاستشاري من قرارات وتوصيات، واعداد الخطة ومشروع الموازنة والتقارير الدورية والاشراف على تنفيذها مع طاقم المركز التنفيذي.

مكونات ووحدات المركز:

➤ وحدة الدراسات والبحوث.

- اعداد الخطة الملوية للدراسات والابحاث السنوي انجازها.
- تشكيل اللجان المهنية والاكاديمية المتخصصة لتحكيم الابحاث.
- الاشراف على عقد ورشات ومؤتمرات متخصصة بالتمكين الاقتصادي.
- توفير معلومات ومؤشرات حول التمكن الاقتصادي.

➤ وحدة المعلومات والنشر

- بناء قواعد البيانات العربية الملائمة لضبط كافة المؤشرات والبيانات العربية في مجال التمكن الاقتصادي.
- نشر الابحاث وفق المعايير الاكاديمية.
- الاشراف على الموقع الالكتروني.
- جمع الدراسات والاحصائيات والبيانات حول التمكن الاقتصادي كمنارة لمصدر معلومات بالخصوص.

